

المحور الخامس: التعاون الدولي في مجال الطاقات التقليدية الكلاسيكية.

رأينا سابقا كيف سيطرت الشركات الاحتكارية على نفط الدول النامية، حيث امتدت الهيمنة على الأسواق النفطية إلى غاية السبعينيات من القرن الماضي، وبدأت بعض الدول المنتجة تأسيس شركات نفط وطنية مثل "بيترولين" في السعودية والشركة الوطنية الفنزويلية « CVP » والشركة الوطنية العراقية « INOC » والشركة الجزائرية "سوناطراك"...، ولجأت الدول المنتجة للنفط إلى عملية التأمين، انطلاقا بالمكسيك سنة 1938 مروراً بفنزويلا ونيجيريا وأندونيسيا التي أمتت نفطها في 1975 و 1979 و 1962 علة التوالي.

وفي الدول العربية اعتمدت كل من الجزائر وليبيا والعراق وسوريا تأمين ممتلكات بعض الشركات العملاقة. وباتباعها لأسلوب التأمين فتحت الدول المنتجة للنفط باب التعاون من خلال إنشائها لمنظمة الدول المصدرة للنفط.

منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) :

إن ظهور منظمة أوبك كان نتيجة لممارسات شركات النفط الاحتكارية مؤيدة بحكوماتها، ولا يمكن اعتبارها كارتلا كما ادعت بعض الأدبيات الغربية، لأن من خصائص الكارتل اتفاق محدد على الأسعار وسيطرة على الانتاج وتقاسم السوق ومراقبة لسلوك أعضاء الكارتل ووجود عقوبات للتجاوزات، وهذا كله لا نجده في منظمة أوبك التي تتصف بالاختلاف أكثر من الاتفاق.

نشأت منظمة الدول المصدرة للنفط في الستينيات من القرن الماضي بعد محاولة بعض الدول المصدرة للنفط تنظيم نفسها في مجموعة، فقد أسست مجموعة من الدول تتمثل في إيران، العراق، المملكة العربية السعودية، الكويت، وفنزويلا سنة 1960 منظمة الدول المصدرة للنفط ، والتي سينضم إليها فيما بعد دول منتجة أخرى هي: قطر سنة 1961، أندونيسيا وليبيا سنة 1962، الامارات العربية المتحدة سنة 1967، الجزائر سنة 1969، نيجيريا سنة 1971.

جاءت منظمة أوبك في سياق مكافحة الاستعمار وتميزت المرحلة بانخفاض أسعار النفط، واهتمت الدول الأعضاء باستعادة مواردها. وتسارعت الأمور في حقبة السبعينيات مع موجة التأمينات والتي ساهمت في التحرر من هيمنة الشركات الغربية الكبرى، وفرض رقابة مباشرة على الانتاج، فالأمر

يتعلق هنا بـ "ثورة حقيقية" لأن نفط الخليج انتقل من قبضة الشركات الغربية إلى دوله المنتجة وشركاتها الوطنية.

كان الهدف من وراء هذه المنظمة إذن هو مواجهة الشركات النفطية ومراقبة أسعار النفط وترتيبات الإنتاج، خاصة أن الدول الأعضاء تعتمد في اقتصادياتها على النفط. مقرها في العاصمة النمساوية فيينا، وتسيطر كل دولة عضو على إنتاجها من النفط، لكن "أوبك" تهدف إلى تنسيق سياسات الإنتاج فيما بينها. ويجتمع وزراء النفط والطاقة من الدول الأعضاء في المنظمة مرتين في السنة لتحديد مستوى الإنتاج، كما يمكن أن يلتقوا في اجتماعات استثنائية كلما اقتضت الضرورة.

يوفر أعضاء المنظمة مجتمعين قرابة 43.5% من إنتاج العالم من النفط الخام. ووفقاً للتقديرات الراهنة، يوجد لدى الدول الأعضاء قرابة 81.9% من إجمالي الاحتياطات العالمية الثابتة، فيما يوجد الجزء الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، ويمثل قرابة 65.36% من إجمالي احتياطات المنظمة. وقامت البلدان الأعضاء بإضافات كبيرة في الأعوام الأخيرة، من خلال اعتماد أفضل الممارسات في الصناعة، وتحقيق أعمال استكشاف مكثفة وعمليات استرداد معززة. ونتيجة لذلك، بلغت الاحتياطات المؤكدة مليارات 214 مليون برميل.

في البداية استطاعت دول أوبك التأثير على أسعار النفط الخام مع بداية 1965 وذلك من خلال تحديد زيادة الإنتاج، لكن الدول الأعضاء لم تلتزم بذلك، كما قامت سنة 1968 بنزع سعر الخصم على البيع. ويبدو أن المنظمة لم تحقق خلال الحقبة الأولى من تأسيسها كثيراً من الأهداف المرسومة لها، لكنها حسب وزير خارجية النفط السعودي السابق "عبد الله الطريقي" حققت شيئاً مهماً وهو وجودها نفسه، فلولا وجود المنظمة لكانت خسارة البلاد المنتجة والمصدرة للنفط لا تقل عن ألف مليون دولار، وذلك لأن إنشاءها جعل الشركات المستغلة للبترول وحكومات البلاد المستهلكة توقف ضغطها لتخفيض أسعار البترول الخام، مما جعله يثبت على الحد الأدنى الذي وصل إليه سنة 1960.

لم تنجح أوبك في إدخال أساليب من أجل السيطرة على الإنتاج في الأقطار الأعضاء المنتجة للنفط إلا في وقت متأخر وفي بعض الأقطار فقط.

ويمكن القول أن الانتصار الأكبر لمنظمة أوبك هو استخدام النفط كسلاح في المعركة ضد إسرائيل سنة 1973، حيث استطاعت الدول المنتجة للنفط في المنظمة أن تقيم حصاراً نفطياً على الدول المؤيدة لإسرائيل مما تسبب في خسارة كبيرة في اقتصادياتها.

من جهة أخرى أدت زيادة الأسعار إلى تحسين اقتصاديات الدول المنتجة للنفط وقامت ببعث مشاريع تنموية وتحديثية، كما سمح " سلاح النفط " من تأكيد وجودها على الساحة الدولية.

لكن الهدف المعلن عنه من قبل الدول العربية والمتمثل في انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة واستعادة القدس كعاصمة لفلسطين واسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني، لم يتم تحقيقه. بالإضافة إلى أن عملية رفع أسعار النفط قد تمت دون تحليل أو دراسة مسبقة.

من جهة أخرى كانت هذه الأزمة النفطية درساً مجدياً للدول الغربية التي سارعت لتطوير فكرة المخزون الاستراتيجي، فأزمة 1973 بينت لهم مدى ارتباطهم بنفط الشرق الأوسط الذي كان يمد آنذاك ما نسبته 35% من الاحتياجات النفطية العالمية، فبدأوا العمل على فك هذا الارتباط وتقليصه بواسطة تطوير بدائل للطاقة النفطية، بالاتجاه نحو الطاقات المتجددة. بالمقابل كان إنشاء الوكالة الدولية للطاقة سنة 1974 رد فعل فوري على أزمة 1973 حيث أرادت الدول المصنعة الغربية التكتل لمواجهة أي طارئ يحدث مستقبلاً والتخطيط لفك الارتباط بنفط الشرق الأوسط.

وعلى العموم يمكننا القول أن منظمة أوبك لم تستطع تحقيق أهدافها المسطرة منذ ستين سنة، فعلى سبيل المثال قامت سنة 1997 برفع الأسعار بنسبة 10% دون الأخذ بعين الاعتبار الأزمة الآسيوية مما أدى إلى انهيار أسعار النفط بنسبة 40% .

رغم أن أوبك تبقى أهم منظمة دولية في مجال النفط إلا أن الاختلافات السياسية والاختلاف في المصالح يطغى على الجوانب الاقتصادية مما يؤدي بأعضائها إلى عدم احترام القوانين وخروج بعضها منها.

فالمنظمة لا تستطيع تحديد أسعار النفط في العالم نظراً لوجود مصدّرين آخرين للخام من خارجها، فهي مع ذلك، تتحكم بأكثر من ثلث إنتاج العالم، ويمكنها الدفع في الاتجاه الذي تريده. وقد عمدت مراراً إلى خفض المعروض بالتنسيق مع دول غير أعضاء فيها، أبرزها روسيا، ما دفع بأسعار النفط إلى الاستقرار لمدد طويلة. لكن هذا التناغم مع غير الأعضاء لا يكون قائماً طوال الوقت. إضافةً إلى أن المنظمة تشهد خلافات داخلية أحياناً، والسبب أن دولها ملزمة بالتصويت بالإجماع على قراراتها. وغالباً ما تكون للأعضاء أهداف متناقضة، ما يتطلب الأمر جهوداً كثيرة واجتماعات للتوفيق بين الجميع.

منظمة الدول العربية المصدرة للنفط OAPEC

جاءت ولادة منظمة الدول العربية المصدرة للنفط في وقت تميز بالضعف بسبب عدة تطورات، مثل الحرب في اليمن ثم هزيمة 1967 التي أضعفت مصر سياسيا واقتصاديا بسبب الاحتلال الاسرائيلي للمزيد من الأراضي العربية وتدمير الكثير من القدرات العسكرية التي قدرت بحوالي 2.2 مليار دولار بالإضافة إلى حرمانها من الإيرادات السنوية نتيجة إغلاق قناة السويس.

تأسست المنظمة في يناير 1968، مقرها الكويت، جمعت في البداية المملكة العربية السعودية، الكويت وليبيا، حيث أرادت هذه الدول بعد تجربة هزيمة 1967 وإخفاق المقاطعة والاختلافات التي دارت بشأنها، أن تستقل بقراراتها النفطية عن دائرة السياسة والحرب والابتعاد عن دول المواجهة مع إسرائيل.

لكن، بعد إصرار ليبيا عام 1972 توسيع نطاق العضوية، تم تعديل المادة السابعة من الاتفاقية المؤسسة للمنظمة بحيث تسمح لدول مثل مصر وسوريا بالانضمام، حيث يمثل النفط مصدرا مهما للدخل وليس المصدر الأساسي للدخل كما كانت الاتفاقية تنص عليه قبل ذلك.

جاءت المنظمة لتحقيق هدف التعاون العربي المشترك في مجال النفط وتوحيد السياسات النفطية كالترتيب والتسويق والانتاج... وبناء قدرات بشرية ومعلوماتية لإدارة الصناعة النفطية والقيام بمشروعات عربية مشتركة لتجنب الازدواجية والهدر، وفيما يلي أهم المشاريع التي قامت بها المنظمة:

الشركة العربية لنقل البترول:

وقعت اتفاقية إنشائها في ماي 1972، مقرها الكويت، وقد حددت أغراض الشركة في القيام بجميع عمليات النقل البحري للمواد الهيدروكربونية. والدول المساهمة في الشركة هي: دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، والجمهورية الجزائرية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية العراق، ودولة قطر، ودولة الكويت، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية..

الشركة العربية للاستثمارات البترولية:

وقعت اتفاقية إنشاء الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوب) في 1974 واختيرت مدينة الخبر السعودية مقرا لها، ويشترك في عضويتها جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وحددت أغراض الشركة في الإسهام في تمويل المشروعات المرتبطة خصوصا بالصناعات البترولية، وأوجه النشاط

المتفرعة والمرتبطة بهذه المشروعات والصناعات، ساهمت في مشروعات عربية مشتركة في السعودية، البحرين، ليبيا، العراق، تونس والأردن.

الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن:

وقعت اتفاقية إنشاء الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري)، في عام 1973، واتخذت من مملكة البحرين مقراً لها. وتتمثل أهداف الشركة في القيام بعمليات بناء وإصلاح وصيانة جميع أنواع السفن والناقلات ووسائل النقل البحري الأخرى المتعلقة بنقل المواد الهيدروكربونية وغيرها. وقد أقامت الشركة حوضاً جافاً في البحرين لخدمة ناقلات البترول بوجه خاص في مجال الصيانة والإصلاح.

الشركة العربية للخدمات البترولية:

وقعت اتفاقية إنشاء الشركة العربية للخدمات البترولية في عام 1975، ومقرها في مدينة طرابلس بدولة ليبيا، وتشترك في عضويتها جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وتم إنشاءها للقيام بالخدمات البترولية التي كانت حكرًا على شركات النفط الكبرى المالكة لأسرار الصناعات النفطية وتقنياتها والعمل على امتلاك تلك الخبرات والمهارات في مجال الخدمات البترولية، وذلك عبر إنشاء شركات متخصصة في فرع واحد أو أكثر من فروع الخدمات البترولية.

معهد النفط العربي للتدريب:

أنشئ المعهد في آيار/مايو 1978 ومقره في جمهورية العراق بمدينة بغداد، وأسندت له مهمة تولي إعداد المدربين والكوادر الإدارية والفنية والقيادات في مختلف مجالات الصناعة النفطية، والقيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالأساليب الحديثة في التنظيم الصناعي ومنهجية وأساليب التعليم والتدريب. وبالإضافة إلى ذلك، كلف المعهد باستحداث نظام مركزي للمعلومات والتوثيق.

تعزيزت المنظمة بمؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية، إلا أن الانجازات الفعلية للمنظمة ظلت متواضعة، فتتساق السياسات النفطية التي كانت الدول العربية تنظر إليها على أنها قضية سيادية، لم يتم تحقيقه فقد كانت الاختلافات كبيرة بين أعضاء المنظمة، مما جعلها تركز عملها على المشاريع المشتركة ونشاطات التدريب، فبعض هذه المشاريع مازال قائماً حتى اليوم، وهي حسب بعض الخبراء أهم إنجازات المنظمة، بالإضافة إلى قيامها بلقاءات وندوات مع الدول المستهلكة كفرنسا واليابان في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي لشرح وجهة النظر العربية، وتشجيع تأسيس مراكز الطاقة في الدول

الغربية كمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة، مما ساعد على تنقية الأجواء بين الدول العربية والدول المستهلكة للنفط، وعقد مؤتمر الطاقة العربي الذي أصبح منبرا لدراسة مصادر الطاقة الأخرى.

على الرغم من الانجازات المحققة، فإن التحديات أمام هذه المنظمة تكمن في القضاء على معوقات التعاون بينها والمتمثلة في التنافر السياسي بين الحكومات العربية وتغليب الرؤية التنموية القطرية، وتفاقت العقبات في ظل ثورات الربيع العربي، وغياب أي تنسيق مشترك حول القضايا المصيرية.

الوكالة الدولية للطاقة: AIE

تعتبر هذه الوكالة منظمة حكومية دولية ترتبط بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وجاءت كنتيجة للأزمة البترولية لسنة 1973 بعد الحظر النفطي الذي تعرضت له الدول الصناعية من طرف الدول العربية المنتجة للنفط، وكان الدور الرئيسي للوكالة هو "تصليح" الاضطرابات الخطيرة في السوق الدولية للبترول، ووضعت حيز التطبيق فكرة المنتج الاستراتيجي¹ لكسر الارتباط بنفط الشرق الأوسط.

ومنذ ذلك الحين وسعت الوكالة مهامها لتشمل تحسين الأمن الطاقوي وحماية البيئة، زيادة النمو الاقتصادي بفضل تموينات طاقوية مستقرة، بالإضافة إلى إقامة أسواق حرة، والالتزام على المستوى الدولي مع دول غير عضوة من خلال الحوار حول الطاقة.

تقوم الوكالة بتقرير الاجراءات اللازمة التي تتخذها الحكومات وكذا القطاع الطاقوي الخاص، ويمتد تأثيرها ليس فقط للدول المنضمة للوكالة والمقدر عددها بـ 28 دولة، وإنما إلى خارجها أيضا. وفي 1993 اهتمت الوكالة بإقامة الحوار العالمي حول الطاقة، والذي كان يهدف إلى إقامة علاقات مع الدول غير الأعضاء. وفي هذا الصدد حظيت الصين والهند وروسيا باهتمام خاص، وتم عقد اتفاقيات ثنائية مع كل دولة، بالإضافة لذلك تسمح الوكالة للدول غير الأعضاء أن تقوم بأبحاث في مجالات تكنولوجيا الطاقة المتخصصة.

¹ المنتج الاستراتيجي يقوم على فكرة التزود باحتياطي نفطي لمدة 90 يوما تحسبا لأي طارئ.